

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ICTD/2004/WG.2/CRP.2
17 November 2004
ORIGINAL: ARABIC



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا

المؤتمر الإقليمي التحضيري الثاني للقمّة العالمية لمجتمع المعلومات -
الشراكة في بناء مجتمع المعلومات العربي
دمشق، ٢٢-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

المجتمع المدني في عصر المعلومات

إعداد
مصطفى المصمودي
رئيس الجمعية التونسية للاتصال

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

المحتويات

مقدمة

أولاً- التعريف بالمجتمع المدني

ألف- تطور المفهوم النظري
باء- مكونات المجتمع المدني

ثانياً- دور المجتمع المدني في بناء مجتمع المعلومات

ألف- مجالات النشاط في المستوى الوطني
باء- مجالات النشاط في المستوى الدولي والإقليمي

ثالثاً- مساهمة المجتمع المدني في قمة مجتمع المعلومات

ألف- الأعمال التحضيرية للقمة
باء- مشاركة المجتمع المدني في قمة جنيف (المرحلة الأولى)
جيم- القضايا المطروحة على قمة تونس (المرحلة الثانية)

رابعاً- الاستنتاجات لما بعد القمة في المنطقة العربية

مقدمة

لقد أحدث الاقتصاد اللامادي انعكاسات متعددة على الفرد والمؤسسة وأصبحت مظاهر مجتمع المعلومات حقيقة ملموسة. ويستشف من محاولات التعريف بمجتمع المعلومات أنه المجتمع الذي يلي المجتمع الصناعي والذي يعتمد فيه الإنسان على استعمال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بحيث تتيح إمكانية جمع المعلومات من خلال الشبكات الرقمية ذات القدرة العالية والتكاليف الزهيدة ويسهل اكتساب المعرفة وتتغير أدوات الإنتاج ويزدهر نشاط الخدمات المباشرة والخدمات عن بعد. ومع انتشار المعلومات وتسارع توليد المعارف والاختراعات العلمية تأكد رجل الشارع من أن المعرفة أصبحت ركيزة حاسمة لتطوير المجتمعات وتكثيف النمو من خلال استغلال البراءات والاستثمار المالي الأجدى وتجارة المضمون الفكري وتطوير الإنتاج الثقافي والاستغلال الميداني لمخابر البحث العلمي. واقتنع المستثمرون بأن العلوم أصبحت القاطرة الرئيسية للنشاط الاقتصادي في مجتمع المعرفة الذي سيلي مجتمع المعلومات قبل منتصف القرن الحادي والعشرين.

لقد رسم الباحثون ملامح مجتمع المعلومات منذ أكثر من ثلاث عقود واستنتجوا أن هذا المجتمع سيقوم على الشبكات التفاعلية ذات الدفق العالي والنطاق الواسع وتبادل المعلومات في كل مكان وبمختلف الأشكال. وسيتمكن الإنسان العادي من إنجاز الكثير من الخدمات عن بعد في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما سيصبح بإمكان أصحاب القرار توظيف هذه التجهيزات في الحياة السياسية والدبلوماسية والدفاع الوطني وغيرها من القطاعات.

وقد حاولت مجموعة السبع كبار (7G) منذ سنة 1995 تحديد ملامح هذا المجتمع الجديد وانعكاساته على اقتصاد البلدان المصنعة، إلا أن الوعي العالمي المشترك اقنع الجميع بأنه لا يحق لهذه المجموعة أن تحدد وحدها مصير العالم فقررت المجموعة الدولية في عام 1998 باقتراح من الرئيس زين العابدين بن علي تنظيم قمة عالمية لضبط أسس الاستفادة مما ستتيحه شبكات الاتصال (القرار رقم 73). وأكدت قمة الألفية في سنة 2000 على ضرورة تشريك منظمات المجتمع المدني إلى جانب القطاع الخاص والمنظمات الدولية في كل اللقاءات الهامة، كما أيدت الجلسة العامة لمنظمة الأمم المتحدة (في 21 ديسمبر 2001) هذا الموقف وقررت تنظيم القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عاصمتين (جنيف وتونس) وفي تاريخين (2003-2005) وذلك بمشاركة كل الأطراف المعنية (القرار رقم 1179) بما في ذلك منظمات المجتمع المدني التي ستضطلع بقسط وافر في معالجة القضايا المنتظرة في المجتمع الجديد.

وسيركز هذا البحث على تحليل الدور المتميز لمنظمات المجتمع المدني في العصر الإعلامي والأفاق المنتظرة منه في مختلف المجالات بداية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

أولاً: التعريف بالمجتمع المدني

لقد تطوّر مفهوم المجتمع المدني عبر العصور وتغيرت مكوناته وتعدّدت التعريفات في شأنه واكتسب اليوم هذا المجتمع شرعية ملموسة لا ينازع فيها أي طرف. وسوف نحاول فيما يلي التعريف بمفهوم هذا الكيان وتحديد مكوناته.

ألف - تطور المفهوم النظري للمجتمع المدني

إن مفهوم المجتمع المدني كان موجوداً تاريخياً بشكل جنيني منذ أرسطو. وكان يعني مجموع المواطنين الذين لا يرتبطون بغير رباط المواطنة. وفي المستوى العربي ظهر ضمناً هذا المفهوم في مقدمة ابن خلدون من خلال محاولته لدراسة العلاقة الفعلية بين المجتمع والدولة في المجتمع الإسلامي وطبيعة العلاقة بين الحضارة والبداءة. أما في الغرب فإن مفهوم المجتمع المدني وجد تعبيره في كتابات أنطونيو غرامشي وجان جاك روسو حول العقد الاجتماعي في العصر الحديث والحقوق الطبيعية العامة. ثم تطور هذا المفهوم لدى هيجل فأصبح الإطار الذي تقوم فيه المنافسة بين المصالح المتعارضة وخاصة الاقتصادية في إطار الحق المطلق للفرد وحيث يتمثل دور الدولة في الحفاظ على سلامة النسيج الاجتماعي إذ بدون الدولة ينهار المجتمع المدني نتيجة صراع المصالح، فالدولة تجسم المجتمع السياسي وتؤمن المصلحة العامة، والمجتمع المدني يجسم المصلحة الخاصة بالنسبة لماركس الذي لا يختلف في الجوهر مع هيجل، حيث أن العلاقة لديه بين الدولة والمجتمع هي الارتباط المادي بالأساس.

أما اليوم فإن المفهوم المعاصر للمجتمع المدني كما يعرفه فرنسيس فوكوياما وتوماس فريدمان، هو الرصيد المشترك في القيم وهو الذي يشكل رأس المال الاجتماعي ويحتاج إلى سلطة سياسية لتدعمه وتدعم استقرار آليات عمله، وأن هذه السلطة تحتاج من جانبها إلى المجتمع المدني لمدّها بأسباب الحياة الشرعية والرضا المجتمعي، وبذلك يكون المجتمع المدني القوي هو القادر على المحاسبة الأدبية للقطاعين العام والخاص، وبدونه لا يمكن الحديث عن أي ديمقراطية فاعلة في ثورة العولمة والمعلومات. وقد لخص النادي الأورو متوسطي مختلف هذه الاعتبارات في أن المجتمع المدني يتألف من كل الأفراد والمنظمات الذين:

- يبذلون جهودهم دون هدف الربح
- يناضلون من أجل احترام القيم العالمية وحقوق الإنسان والديمقراطية والقانون الدولي
- يعملون بالاعتماد على الوسائل السلمية وباستقلال عن المصالح التجارية والسلط العمومية والأحزاب السياسية والبرامج الدينية.
- يسعون لتهيئة الرأي العام وتعميق الوعي الجماعي بالقضايا الهامة مثل الحريات العامة والتضامن الاجتماعي والعمل المجدي والمساواة بين الذكور والإناث والتعددية الثقافية وسبل تحسين نوعية الحياة ونظافة المحيط وحماية الطبيعة ومشاركة المواطنين في الحياة السياسية.

أما لجنة الخبراء التي كلفها الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بتصور مستقبل العلاقة بين المنتظم الأممي والمجتمع المدني فإنها عرفت هذا الكيان بفضاء النشاط المجتمعي للمواطنين خارج المحيط العائلي وعلاقات الصداقة والزمالة وحيث يمكن للإنسان الدفاع عن مصالحه وأفكاره ومبادئه. ويستثني من هذا التحرك كل نشاط تجاري من شأنه توفير الربح أو نشاط سياسي ومدني. وتعتمد منظمة الأمم المتحدة عبارة المنظمات غير الحكومية للإشارة إلى كل المنشآت التي لا تنتمي إلى الهيئات الحكومية والمنظمات الدولية.

والمجتمع المدني في نهاية الأمر هو إذا الرصيد المشترك في القيم المكونة لرأس المال الاجتماعي ويتألف من المنظمات التي تنشط في مجالات التنمية المحلية والثقافية والعلمية وتعنى بالرعاية الاجتماعية والإغاثة وتنظيم العلاقات المهنية. وينتسب كذلك إلى المجتمع المدني كل فرد يمارس نشاطه المهني في الإطار التربوي والعلمي والثقافي. وبذلك تتجاوز تركيبة المجتمع المدني الجمعيات والتشكيلات الاجتماعية لتشمل كل الأطراف الفاعلة خارج النطاق الحكومي والقطاع التجاري والتي تسخر جهودها لدعم المبادرات المبنية على التطوع والتآزر والتضامن.

باء- مكونات المجتمع المدني

لقد سجلت محاولات عديدة لضبط مكونات هذا المجتمع وتضاربت الآراء حول انتساب البعض من التنظيمات الاجتماعية إليه مثل الأحزاب السياسية أو أعضاء المجالس النيابية. إلا أن أغلب المفاهيم الدولية اتفقت على ضبط موقع هذا القطاع ووضعها بين مؤسسات الدولة من جانب وبين القطاع الخاص الهادف للربح من جانب آخر. وبقي الخلاف قائماً حول بعض القطاعات مثل المجموعات المحلية ووسائل الإعلام والمنظمات المهنية والجمعيات البرلمانية وأصناف معينة من مؤسسات التبرع.

لقد حاول المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة تصنيف المنظمات غير الحكومية التي سعت لكسب الصفة الاستشارية لدى منظمة الأمم المتحدة أو لدى المنظمات الدولية المختصة مثل اليونسكو والاتحاد الدولي للاتصالات، وتوصلت المساعي إلى تقريب وجهات النظر دون الحسم المطلق في الأمر أو الاهتمام إلى صيغة موحدة للتنظيم. وقد تجلّى هذا التشعب عند تصنيف الجمعيات التي تقدمت بطلب الاعتماد للمشاركة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات إذ تقتصر الأمم المتحدة على ستة أصناف وهي المنظمات الشعبية المهتمة بشرائح اجتماعية معينة مثل الشباب والطفولة والجمعيات المهنية والنوادي الثقافية والمؤسسات الجامعية والأكاديمية والمنظمات الخيرية والحركات الاجتماعية، إلا أن هذا التصنيف لم يكن ملائماً بما فيه الكفاية لوضع المنظمات التي ترشحت للمشاركة في أعمال القمة. وتألف في نهاية الأمر بجنيف مجلس¹ يضم ستة عشر نائباً عن العائلات الجمعياتية حسب النوعية والاختصاص وخمسة ممثلين للمجتمع المدني حسب الانتماء الجغرافي.

والجدير بالذكر أن البعض من العائلات المضافة إلى هذا المكتب الدولي والغائبة في تصنيف الأمم المتحدة مثل البلديات، تميز بحضور فعال لا يضاهيه نشاط جمعيات أخرى ولذلك فإنه ليس من المستبعد إعادة النظر في تركيبة هذا المجلس قبل انعقاد القمة العلمية في مرحلتها الثانية بتونس.

¹ المجلس الدولي لمجتمع المعلومات (B.C.S).

المكتب الدولي للمجتمع المدني في سنة ٢٠٠٣

Noms des familles	Family Name	اسم العائلة
Milieu universitaire et éducatif	Education Academia and Research	الوسط الأكاديمي والتربوي
Communauté scientifique	Science and Technology	المجموعة العلمية والتكنولوجية
Medias	Media	منظمات الإعلام والاتصال
Créateurs et acteurs de la culture	creators and promoters of culture	منظمات الإبداع والنشاط الثقافي
Villes et pouvoirs locaux	Cities local authorities and regions Worldwide	المجموعات البلدية والمحلية
ONG s	NGOs	الجمعيات (الإنمائية والبيئية)
Jeunes	Youth	منظمات الشباب
Groupe *genre *	Genre	المنظمات النسائية
Volontaires	Volunteers	مؤسسات التطوع
Peuples autochtones	Indigetes peuplés	المجموعات الأصلية
Partenariats multi-acteurs	Multi-Stakeholders Partnerships	شبكات الشراكة
Institutions philanthropiques	Philanthropic Institutions an fondations	المؤسسات الخيرية
Centres du réflexions	Think Tanks	مجموعات التفكير والاستشراف
Personnes handicapées	People with disabilities	جمعيات المعوقين
Réseaux et Coalitions	Network and Coalition	الشبكات والتكتلات
Les Syndicats	Tarde Unions	الاتحادات المهنية
Groupe régional Afrique	Africa Region	المجموعة الإفريقية
Groupe régional AMERIQUE Latine	Latin America and Caribbean	مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي
Groupe régional Asie	Asie Région	المجموعة الآسيوية
Groupe régional Europe e t Amérique du Nord	Europe Region and America	مجموعة أوروبا وشمال أمريكا
Groupe régional de orient et Asie occidentale	Middle East and Western Asia Region	مجموعة الشرق الأوسط وغرب آسيا

ثانياً- دور المجتمع المدني في بناء مجتمع المعلومات

يتضح من مختلف الدراسات والبحوث المتعلقة ببناء مجتمع المعلومات أن الأطراف المعنية أكثر من غيرها ببناء هذا المجتمع الجديد هي:

- الهيكل الحكومية والقطاع العام
- المنظمات الدولية المتخصصة
- قطاع الأعمال والقطاع الخاص
- منظمات المجتمع المدني

ويتجه الوضع نحو توزيع الأدوار بين هذه الأطراف على أساس التكامل والنجاعة بحيث:

- تضطلع الحكومة والقطاع العام بالسهر على تماسك العمل بين القطاعات والتنظيمات الكبرى، واستحداث المبادرة في مجالات الاستثمار والتصدير والبحث والدراسات من خلال الإجراءات التشريعية والحوافز الجبائية والتشجيعات المختلفة وكذلك بالتخطيط الشامل وإنشاء البنى التحتية، وبتأمين سلامة تبادل المعلومات ومسالك تداولها، وبحمائية نظم الدفوعات الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية. والحكومة هي التي تختص بالتحاور مع الحكومات الأجنبية للتنسيق وتحديد إطار المشاركة والتعاون في وضع الاتفاقات الدولية.
- وتتولى المنظمات الدولية بحسب اختصاصها مواكبة تأسيس مجتمع المعلومات على المستوى الدولي وتأمين مسالك التبادل والتعاون بين مختلف المجموعات وتصور القوانين الدولية ومدونات السلوك الملائمة لدعمها.
- يضطلع القطاع الخاص بتكثيف صناعات الاتصال وتوزيع الإنتاج والبرامج والقيام بتطوير الخدمات عن بعد وتسويقها للعموم وتنمية البحث لاكتشاف أنواع جديدة من التطبيقات.
- أما المجتمع المدني فهو مدعو إلى مواكبة التطور والمشاركة في إيجاد الحلول الملائمة للتأقلم مع المناخ الجديد. وسيكتسي هذا النشاط مظاهر متعددة تتصل بالمشاركة في برامج تنمية الاقتصاد التضامني واكتشاف المهن الجديدة ونشر ثقافة المعلومات والمشاركة في برامج تقليص الفجوة الرقمية والنهوض بحقوق الإنسان في الإعلام والاتصال ودعم العلاقات الدولية والمساهمة في الحوار بين الثقافات.

وهذا التوزيع سائر في كل المجتمعات لأن الاقتصاد الإعلامي الجديد قادم على تطور مذهل وسيكتسح مكانا متناميا في الناتج الوطني يتجاوز كل التقديرات. وفي المنطقة العربية فإن نسبته المتواضعة اليوم ستبلغ في بعض الأقطار بعد عشرة سنوات ما لا يقل عن ٢٠%. وسيشارك في تحقيق هذا النمو كل القطاعات وكل أطراف الشراكة، وقد سبق لبعض القادة العرب الذين شاركوا في القمة العالمية لمجتمع المعلومات (المرحلة الأولى) أن أكدوا على الدور المتميز للمجتمع المدني حيث فضله بعضهم (مثل الرئيس بن علي) على باقي القطاعات وجعله مباشرة بعد القطاع العام.

ألف - مجالات النشاط الجمعياتي في المستوى الوطني

ينتظر أن يتولى قطاع المجتمع المدني القيام بدور كبير في بناء مجتمع المعلومات وذلك لما يوفره من مرونة ولتجاوبه الكبير مع آليات الاقتصاد الإعلامي الجديد ولدوره المتميز في تنمية الاقتصاد التضامني وكذلك لقدرته على التأقلم مع تحديات العولمة وتشعب العلاقات الدولية. ويستنتج من مختلف الدراسات ومن لوائح المرحلة الأولى للجنة العالمية لمجتمع المعلومات ومن تقرير لجنة الأمم حول المجتمع المدني إن المهمة المحلية للمنظمات غير الحكومية تتفاوت بحسب التخصص الجمعياتي إذ لكل صنف نصيب ومجال متميز من النشاط. إلا أنه يمكن تجسيم القاسم المشترك في عدد محدد من الأهداف سنستعرض البعض منها فيما يلي:

١- المساهمة في تنمية الاقتصاد التضامني

يعتبر الاقتصاد التضامني امتدادا تاريخيا للاقتصاد الاجتماعي، والعمل الجمعياتي مرتبط أساسا بالاقتصاد في مختلف أشكاله بما في ذلك الاقتصاد الإعلامي الجديد المبني، في جزء كبير منه على البعد الرقمي.

وقد ظهرت شبكات متخصصة في توفير مختلف المعلومات المتصلة بنشاط الجمعيات الهادفة إلى تكثيف استعمال الإنترنت في مجالات التدريب والإعلام ومنتديات الحوار. كما شرعت بعض الجمعيات في تقديم الخبرة لبناء أنظمة المعلومات وتدريب المنتسبين إلى القطاع الأهلي على استعمال أحدث تقنيات الاتصال وفي مساعدة الأولياء على تأطير أبنائهم في هذه المجالات وكذلك توظيف تكنولوجيا الاتصال لفائدة المعوقين وجعلها في خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة. ولذلك فإن مختلف المنظمات غير الحكومية مدعوة اليوم إلى المبادرة من خلال الشبكات التضامنية إلى إنشاء تعاونيات ومراكز للخدمات الجماعية وبرامج لمنح القروض الصغرى الهادفة لتجهيز العائلات أو الجمعيات بالحاسوب ولصيانة التجهيزات الإلكترونية. وقد تبلور هذا التوجه في بعض البلدان العربية من خلال العديد من الإجراءات والقرارات المدعمة للنشاط الجمعياتي في هذا المجال، ومن ذلك تشجيع الجمعيات العاملة لفائدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بالإعفاء من المعاليم الجبائية وقد نجحت الجمعيات المعنية وكذلك الجمعيات المختصة في توزيع القروض الصغرى إلى أبعد حد.

ومن جهة أخرى دلت إحدى الدراسات المعمقة التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في سنة ٢٠٠٠ إن مساهمة قطاع المجتمع المدني في الناتج الوطني تتراوح بين ٨ و ١٤ في المائة بالنسبة لـ ١٣ بلدا مصنعا. وهذه النسبة بعيدة المنال في الوقت الحاضر بأغلب البلدان العربية وقد لا تتجاوز في أحسن الحالات رقم ٢ أو ٣ بالمائة ولذلك فإنه يتعين التحرك من أجل إدراج برامج النشاط الأهلي في المخططات الوطنية.

٢- اكتشاف المهن الجديدة وإحداثها في صلب المنظمات الأهلية

أن العمل الجمعياتي في عصر المعلومات سيكتسي مظاهر متنوعة وسيتميز بخصوصيات متعددة. كما إن الاعتماد على الشراكة سيعين على ظهور فرص جديدة للعمل في صلب منظمات التطوع والمؤسسات الخيرية بالذات. وستساعد المنظمات غير الحكومية على ظهور أسواق جديدة مبنية على المعرفة والإبداع وستتوافر أعداد كبيرة من الوظائف وفرص جديدة للعمل. وستشمل هذه الأحداث مختلف قطاعات التربية والتعليم والتدريب ومن ذلك حسب الاستنتاجات إن نسبة 50% من النفقات للتعليم سوف تمر بعد سنوات قليلة

عبر شبكات الاتصال الحديثة والوسائط الإعلامية المختلفة. وقد دلت دراسة في أوروبا أن نسبة لا يستهان بها من فرص العمل قد تتجاوز 20% في بعض الحالات، ستكون في صلب الجمعيات والمنظمات الأهلية والمبراة وخاصة منها المؤسسات المعنية بإنتاج برامج التعليم عن بعد وتأطير التلاميذ والإشراف على المراكز العمومية للإنترنت وصيانة الحاسوب ونشر الثقافة الرقمية في الأحياء الريفية الخ.

وقد أكدت دراسة أجريت في السنوات الأخيرة من طرف أحد المراكز المختصة (مركز إفادة) أن الجمعيات العربية يمكن أن توفر سنويا ما لا يقل عن 3% من فرص العمل لحاملي الشهادات العليا وجلها متصل بقطاع المعرفة والمعلومات. وقد ترتفع النسبة بالترج لتوازي النسب السائدة في أوروبا إذ استتجت دراسة أخرى أجريت بإيطاليا إن 5 بالمائة من طاقة الشغل تتوفر من هذا القطاع مقابل 4 بالمائة فقط من ميزانية الدولة. وينتظر أن تتضاعف هذه النسب من خلال توظيف تقنيات الاتصال في مختلف مكونات المجتمع المدني، إلا أن ذلك يتطلب الأرضية الملائمة والقوانين الميسرة والحد الأدنى من الموارد.

٣- نشر الثقافة الرقمية

نحن نقر اليوم بوجود ثقافة بيئية وثقافة بيولوجية وثقافة سياحية ولذلك فإنه بإمكاننا طرح مفهوم الثقافة الاتصالية أو الرقمية التي هي بصدد التشكل. وقد أصبحت الثقافة الرقمية سمة العصر ومحركا أساسيا لمختلف التطورات في كل المجتمعات وبات من الضروري توسيع انتشارها وتسهيل تداولها لدى كافة شرائح المجتمع حتى يتمكن الفرد من الاندماج في مجتمع المعرفة وتحسين قدراته ليؤدي وظائفه الاقتصادية والاجتماعية.

والثقافة الرقمية تكمن في الجمع بين المهارة التقنية والإلمام بمختلف المضاعفات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي ستنتج عن انتشار استعمالات الحاسوب في كل المهن وفي قطاعات العمل وفي مختلف مجالات الحياة ويمكن أن يشمل هذا المفهوم الثقافة السيبرانية التي تعنى إضفاء الصبغة الحضارية على ظاهرة العولمة.

ويمكن نشر الثقافة الرقمية من خلال مجموعة من الأنشطة الجمعياتية وهي تتصل بتأهيل الجمعيات المدرسية في المجال الرقمي وتنظيم الدورات التدريبية وإنتاج المضمون العلمي والثقافي وتربية الأطفال على احترام الملكية الفكرية. الخ

وقد تعددت في بعض البلدان العربية الدورات التدريبية حول استعمال الحاسوب والاستفادة من خدمات الإنترنت وتولت بعض الجمعيات المختصة تنفيذ برامج الشراكة مع جمعيات التنمية المدرسية لتمرير هذه الثقافة لدى مختلف الأطراف المعنيين بالمنظومة التربوية من أبناء وأولياء ومربين. إلا أن التردد حول جدوى الحاسوب مازال قائما في الأوساط الأهلية وبالمناطق الريفية وحتى في بعض العواصم العربية.

٤- المساهمة في النهوض بحقوق الإنسان في الاعلام والاتصال

إن عناية منظمات المجتمع المدني بموضوع الاعلام والاتصال ليست وليد اليوم إذ كانت نقطة البداية منذ أكثر من ربع قرن. وكانت الندوة التي عقدتها المنظمات غير الحكومية في مقر اليونسكو في ١٣ مارس سنة ١٩٧٩ من أول التظاهرات المتصلة بهذا الموضوع. ولأن كان عنوان الندوة هو "الحق في الاتصال" فإن

اهتمام المشاركين الذين مثلوا حوالي مائة جمعية واتحاد مهني امتدت إلى مجالات مساهمة وسائل الإعلام والاتصال في التنمية وفي تدعيم السلم والتفاهم الدولي وفي مقاومة العنصرية والحث على الحرب والعنف.

كما أكد المشاركون إزاء ذلك على دور وسائل الإعلام في رعاية الخصوصيات الثقافية والتعدد اللغوي. وأبرزو دور هذه الوسائل في دعم جهود التنمية وتكثيف التضامن الدولي منادين بإنشاء صندوق عالمي للنهوض بوسائل الإعلام والاتصال وبالتزام المجموعة الدولية ببعض القرارات من أجل تكثيف جدوى هذا القطاع الحساس.

وعند تناولهم لموضوع حق الإنسان في الاتصال أبرزوا أن شروط ضمان هذا الحق تتوقف أساسا على احترام كل الاعتبارات المذكورة، وأكدوا أن هذا الحق يتجاوز مفهوم الحق في الإعلام لأنه يتعلق بالأفراد والمجموعات والشعوب والدول في نفس الوقت ولأنه يقوم على مبدأ تقاسم المسؤوليات لتجسيم مشاركة المواطن في اتخاذ القرار، كما أنه يستوجب توفر وسائل التعبير للمحتاجين والأسس القانونية والأخلاقية لتأمين سلامة التعامل الحر والمسئول. ولذلك فقد رأى المشاركون إزاء ذلك إن دور المنظمات غير الحكومية يتمثل في كل الجهود الوطنية المبذولة من أجل بلورة مفهوم هذا الحق وتعميمه في كل المستويات. وتمر الأيام لتؤكد مختلف الأطراف المعنية أهمية الوظيفة المتنامية للمجتمع المدني في تطوير قطاعات الإعلام والنهوض بحق الإنسان في الاتصال. كما اقتنع الجميع بأن مفهوم المجتمع الإعلامي يتجاوز مفهوم الإعلام الجماهيري ومنتوج القلم.

٥- تعبئة الموارد لتسديد الاحتياجات الذاتية للجمعيات

لقد أصبحت الجمعيات بمختلف تخصصاتها واهتماماتها تعتمد على شبكة الإنترنت باعتبارها مصدرا ثريا للأخبار التي تنشر وللإحصائيات حول التعليم والصحة وغير ذلك من مشاغل الحياة. وقد يطول تعداد أوجه الاستعمالات الممكنة ولكل أن يوظفها بحسب حاجاته أو تصوراته وطبيعة العمل الملائمة لنوع نشاطه وحاجات الجمعيات متنوعة منها:

- اقتناء الحاسوب الملائم بشروط مرضية ومنخفضة التكاليف.
- الاستفادة من البرامج النموذجية للتأهيل والتدريب.
- تكثيف الترابط الرقمي بين الجمعيات وتشجيعها على الانخراط في الشبكات الإلكترونية حسب الاختصاص والانتساب الجغرافي.
- إنجاز برامج شراكة في مجالات التدريب والتكوين وتجسيم المشاريع ذات العلاقة مع الإدارات والمنشآت العمومية والهيكل الأخرى المعنية.
- اللجوء إلى طلب المنح والقروض المتيسرة من أجل مجابهة تكاليف الصيانة ونفقات الهاتف والاشتراك في شبكة الإنترنت وتأمين دوام العمل للأعوان المنتدبين لإنجاز المشاريع الموكولة إلى الجمعيات.

ويتطلب هذا الجهد الحد الأدنى من الموارد المالية والبشرية التي لا تقدر عليها الجمعيات بإمكانياتها الذاتية ولذلك أصبح من المحتم إدراج هذا النشاط في المخططات الوطنية وتقديره حق قدره والتركيز على الجانب الموفر أكثر من غيره لأكبر مردود.

باء- مجالات التحرك الجمعياتي على المستوى الدولي والإقليمي

إن المنظمات غير الحكومية ستتولى القيام بدور كبير في الاجتماعات المتصلة بالتعاون الدولي والنشاط الاقتصادي والحوار الثقافي وكذلك في الندوات المتعلقة ببناء مجتمع المعلومات بمختلف أركانه.

١- مشاركة في الدبلوماسية الموازية

إن مصطلح الدبلوماسية الموازية أصبح سائرا على كل لسان ويساهم في هذه الدبلوماسية كل طرف حسب تخصصه وقد نجح الرياضيون في مهام دبلوماسية دقيقة كما يسجل البرلمانيون وممثلو المجموعات المحلية أهدافا هامة. أما المصدرون والمستثمرون فإنهم يشاركون في خدمة بلدانهم بصفة ملموسة لا تستدعي التوضيح، ولذلك فإن منظمات المجتمع المدني تمثل اليوم طرفا فاعلا في الاجتماعات الدولية الكبرى. وسيكون لها دور كبير في الندوات الثقافية والمؤتمرات الدولية وفي بناء المجتمع الجديد الذي ستفرزه الثورة المعلوماتية. ومن البرامج التي يمكن أن تساهم بها المنظمات غير الحكومية يمكن التأكيد على:

- السعي على تعميق مضمون الخصوصيات الثقافية الوطنية والقومية
- المشاركة في منابر الحوار بين مختلف المنتسبين إلى الحضارات العالمية.
- المشاركة في تصور أخلاقيات وأبيات التعامل عبر الشبكات الإلكترونية.
- التعاون والمشاركة مع الأطراف الشقيقة والصديقة التي تتجاوب مع هذه التطلعات.

وبصورة عامة فإن النشاط الجمعياتي المنتظر على الساحة الدولية سيتصل بتكثيف التعاون الدولي من أجل تحقيق الأهداف المرسومة بالداخل.

٢- المجتمع المدني في منظمة الأمم المتحدة

لقد نص الفصل ٧١ من ميثاق الأمم المتحدة على أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي له الحق في اتخاذ ما يراه من إجراءات لاستشارة المنظمات غير الحكومية في مجالات اختصاصاتها وقد يكون ذلك مباشرة بالنسبة للمنظمات ذات الطابع الدولي أو بعد استشارة الحكومات إن كانت المنظمات من الصنف المحلي. ومن الملاحظ أن نسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة من ميزانيات منظمات الأمم المتحدة تنفذ عبر المنظمات غير الحكومية وإن ثلث ميزانية الإينيساف UNICEF يتأتى من هذه المنظمات . وقد ارتفع عدد الجمعيات المعتمدة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ECOSOC من ٨٠٠ في سنة ١٩٩٠ إلى ٢٤٠٠ في سنة ٢٠٠٠ وينتظر أن يرتفع هذا العدد بعد نشر تقرير لجنة كردوسو.

لقد أكد تقرير هذه اللجنة المؤلف من ١٢ خبير دولي (والتي كلفها الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بتقديم المقترحات الملائمة لتكثيف علاقات المنظمات الأممية بمنظمات المجتمع) على ضرورة تشريك المنظمات غير الحكومية في مختلف مراحل تحقيق أهداف الألفية للتنمية. وقد تبنى الأمين العام للأمم المتحدة جل اقتراحات اللجنة لربط الواقع المحلي بالواقع الدولي إذ رأى في تقريره الأخير أمام الجمعية العامة (بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠٠٤) إن الأمر يتطلب الإقدام على مجموعة من الإجراءات المتكاملة بهدف المزيد من تشريك الجمعيات في نشاط الأمم المتحدة على المستويين الدولي والوطني في آن واحد.

ويندرج هذا الإجراء في نطاق توسع صلاحيات المنتظم الأممي وتنظيم علاقاته بالبلدان المشاركة فيه من خلال تكثيف شبكة العلاقات مع المجموعات التي يتكامل نشاطها مع حكوماتها. وقد أتى هذا التقرير لتوضيح السبل الجديدة التي يتعين توخيها لرفع الالتباسات في مستوى العلاقات بين الأطراف المعنية وتأمين نجاعة المشاركة الجمعياتية في النشاط التنموي الشامل.

وتتلخص هذه الإجراءات المعتمدة في سبعة عناوين وهي:

- تكثيف مشاركة المجتمع المدني في المنظمات الدولية
- إنشاء صندوق من موارد خاصة بهدف تشريك ممثلي المجتمع المدني بالبلدان النامية في مختلف الأنشطة الدولية.
- تحسين آليات الاعتماد لتنمية مردود الجمعيات الناشطة على الساحة الدولية.
- توسيع قنوات الحوار بين سكرتيرية الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.
- تكثيف مشاركة المجتمع المدني في نشاط منظمة الأمم المتحدة على المستوى المحلي في مختلف البلدان المعترف بها من طرف هذا المنتظم الأممي.
- توسيع مكتب الشراكة بالأمم المتحدة إلى ممثلي مكونات المجتمع المدني.
- إيجاد هيكلة إدارية جديدة لوضع هذا البرنامج موضع التنفيذ في مختلف المنظمات الدولية المختصة. (انظر تقرير الأمين العام حول هذا الموضوع الصادر يوم ١٣ سبتمبر ٢٠٠٤).

وقد أكد التقرير في مختلف أبوابه على الأفق الواسعة التي تتيحها شبكات الاتصال للنشاط الجمعياتي من جهة والدور المتميز الذي يمكن أن تؤديه المنظمات غير الحكومية في بناء مجتمع المعلومات والمعرفة من جهة أخرى.

ثالثاً - مساهمة المجتمع المدني في قمة مجتمع المعلومات

لقد أوكلت الجلسة العامة لهيئة الأمم المتحدة (التي قررت عقد قمة عالمية حول مجتمع المعلومات) إلى الاتحاد الدولي للاتصالات مهمة تنظيم هذه القمة بالتعاون مع البلدين المضيفين ثم تمّ الاتفاق على تنظيم هذا اللقاء التاريخي في مرحلتين : بحيث تكون البداية في جنيف (10-12 ديسمبر 2003) والنهاية في تونس (16-18 نوفمبر 2005). وقد تلخصت الأهداف الرئيسية لهذه القمة في أربعة محاور هي:

- ضبط أسس التفاعل في المناخ العالمي الجديد بالاعتماد على الاتفاقيات والقوانين الدولية.
- مكافحة مظاهر الفجوة الرقمية حتى تستفيد جميع الشعوب بالمساواة من الوعود المتاحة.
- توظيف تقنيات الاتصال لخدمة التنوع الثقافي المؤثر في مختلف مظاهر التطور والنمو.
- تأمين الموارد اللازمة لتعميم الاستعمالات التكنولوجية وترويجها في مختلف المجتمعات.

ألف - الأعمال التحضيرية للقمة

بدأت الاستعدادات للقمة منذ صدور القرار الأممي المذكور فتعددت لندوات التحضيرية في كل القارات وبمشاركة كل القوى الحية ولاسيما منظمات المجمع المدني ومؤسسات الاستثمار والإنتاج في القطاع الخاص. وانطلقت الأعمال من إفريقيا حيث انعقد المؤتمر الإقليمي الأول ببيماكو عاصمة المالي في أواخر شهر مايو (الخامس) من عام ٢٠٠٢ وحضره ما يناهز الألف مشارك يمثلون مختلف القطاعات من بينهم عدد معتبر من مسيري الجمعيات والمنظمات غير الحكومية. وقد انبثق عن هذا الاجتماع لجنة إفريقية لمتابعة الإعداد للقمة تتألف من ممثلي الحكومات والقطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني. وتواصلت الاجتماعات الإقليمية طيلة سنة كاملة في مختلف القارات و المناطق الجغرافية و كانت خاتمتها الندوة العربية التي انعقدت بالقاهرة في أيام ١٨-١٦ يونيو 2003.

وفي الأثناء شرعت الوفود الدولية في الاجتماعات التحضيرية بجنيف خلال الأسبوع الأول من شهر يوليو (السابع) من السنة 2002) في إعداد القمة من جانبها العملي. وتناول الاجتماع الأول (prepcom1) مسألة إرساء آليات الاستضافة ومقاييس اعتماد منظمات المجتمع المدني المعنية وممثلي القطاع الخاص. وتواصلت اثر ذلك الاجتماعات التحضيرية الثلاث للتباحث في المواضيع التي تناولتها القمة العالمية، وهي مواضيع متعددة ومتنوعة تغطي مختلف قطاعات المعلومات وتتصل أساسا بمحتوى الإنتاج المعرفي. وانتهت الأعمال التحضيرية بوضع مشروع إعلان المبادئ والخطة التنفيذية الشاملة.

١- المساهمة الرسمية للمجموعة العربية

كان الملوك ورؤساء العرب قد قرروا في السنة الأولى من القرن الحادي والعشرين خلال شهر مارس ٢٠٠١ تسجيل موضوع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات كبنود قار لسائر اجتماعاتهم. وفي ذلك وعي بتحديات الألفية الجديدة وبما يمثله هذا القطاع الاستراتيجي كمعطي جوهرى لدعم موقع الأمة العربية في العالم وتعزيز حضورها الثقافي ولتمكين اللغة العربية من التأثير الفاعل بالانتشار العالمي كلغة علم ومعلومات.

وكانت هذه الخطة أنسب مرجع للوفود العربية التي تحركت لإعداد مشاركتها في القمة العالمية على ثلاثة مستويات: مستوى إفريقي حيث شاركت البلدان العربية الإفريقية في اجتماع بماكو (ماي ٢٠٠٢) ومستوى آسيوي حيث شاركت المجموعة العربية الآسيوية في اجتماع ألاسكو بيروت (فبراير ٢٠٠٣) ومستوى عربي مشترك في القاهرة (يونيو ٢٠٠٣). وقد ساعدت هذه اللقاءات على إثراء المشاركة العربية في المرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بجنييف كما واصل القادة العرب اهتمامهم بالموضوع في القمة العربية الأخيرة بتونس مارس ٢٠٠٤. ومن شأن كل ذلك استحداث المشاركة العربية في المرحلة الثانية للقمة ووضع خطة عمل عربية شاملة للعشرية القادمة.

٢- مساهمة المجتمع المدني العربي في إعداد القمة

لقد شارك ممثلو القطاع الخاص العربي في بعض اللجان الوطنية المكلفة بإعداد القمة و أكدوا على ضرورة اهتمام ممثلي هذا القطاع بمختلف المواضيع ومن ذلك المجالات الدقيقة الواجب معالجتها قبل غيرها و إلى الأنشطة التي يتعين مباشرتها من طرف القطاع الخاص بمفرده أو في نطاق الشراكة مع القطاع العام ومع منظمات المجتمع المدني. كما شارك في الأعمال التحضيرية بجنييف ممثلون للمنظمات غير الحكومية العربية (خاصة من تونس) و كان عدد منهم قد ساهم في أعمال تلك اللجان الوطنية وألّفوا في جنييف فريقا صغيرا للتفاوض (Caucus) مثل باقي المجموعات الأخرى.

وكان ممثلو الشبكة العربية للمنظمات الأهلية في مقدمة المشاركين وتجلّى الدور المؤثر لهذه المنظمة التي يرأسها الأمير طلال ويشارك فيها حوالي ألف منظمة من مختلف البلدان العربية.

وعند تباحثهم في الموضوع قدم ممثلو الجمعيات العربية المشاركة في الاجتماعات التحضيرية الدولية عددا من الاقتراحات منها:

- استحداث المشاركة العربية من خلال التعمق في دراسة بعض القضايا المطروحة على القمة واستشراف التطلعات الخاصة بالمنظمات الأهلية و الجمعيات العربية.
- تنظيم سلسلة من الندوات المتصلة بالموضوع وذلك بهدف:
 - تحديد مفهوم الاقتصاد التضامني وعلاقته بتقليص الفجوة الرقمية في المستوى العربي.
 - انعكاس الفجوة الرقمية على المرأة العربية
 - توضيح مكانة الأسرة العربية في تكثيف الحوار بين الثقافات.
 - التعرف على مستقبل البرمجيات الحرة في المنطقة العربية.
 - استجلاء دور الجمعيات في توطيد أركان الحكمة الرقمية في منظومة العولمة.
 - التعاون مع الأشقاء الأفارقة والتنسيق معهم من أجل تحقيق بعض الأهداف المشتركة.
 - المشاركة في التظاهرات و المعارض الدولية التي ستعظم على هامش أعمال القمة.

لقد نادى الفريق المذكور بالتحرك على المستوى العربي بصورة مطابقة لتشكيلة المكتب الدولي التي أشرنا إليها فيما سبق، ورأى الفريق أن كل الجمعيات والمنظمات العربية معنية بالقمة العالمية، إلا أن هنالك مجموعة مسؤولة أكثر من غيرها وهي:

- الجمعيات العربية التي لها الصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهيئة الأمم المتحدة لأن تلك الصفة تخولها حق الاعتماد لحضور القمة بدون منازعة .
- الجمعيات المختصة في تكنولوجيا الاتصال و المعلومات والتي لها التجربة الكافية.
- الجمعيات المهنية ذات الطابع التربوي و الثقافي و الإعلامي.
- الأفراد الذين يمثلون قاعدة واسعة من المجتمع المدني و المعنيين بتكنولوجيا الاتصال و المعلومات دون انتساب جمعياتي (أساتذة جامعيين, باحثين, أدباء, صحافيين محامين).

باء- مشاركة المجتمع المدني في أعمال القمة (المرحلة الأولى)

انعقدت القمة بداية من يوم 10 ديسمبر 2003 وحضرها 11050 مشارك يوزعون كما يلي :

- 4590 ممثل عن 176 دولة
- 1192 ممثل عن 100 منظمة دولية
- 3310 ممثل عن 481 منظمة غير حكومية
- 514 ممثل عن 98 مؤسسة من القطاع الخاص
- 970 صحفي عن 631 وسيلة إعلام
- 471 ضيف

والجدير بالذكر أن القمة تمت بحضور 29 رئيس دولة و 5 نواب رئيس و 21 رئيس حكومة ترأسوا وفود بلادهم منهم ثلاثة عرب. وكان قد تخلل الأسبوع الأول من شهر ديسمبر عدد من الأنشطة الهامة التي ساعدت على إنجاح المشاركة العربية الإفريقية في القمة ومن ذلك المشاركة في الجلسات العامة لبعض المنظمات غير الحكومية مثل جمعية المنظمات المعتمدة لدى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي (CONGO) وجمعية ماندا الدولية (Mandate International). ومن هذا النشاط أيضا تقريب المواقف بين الجمعيات العربية والإفريقية المشاركة في القمة. إلا أن الجهد العربي الأهلي توجه بصورة أدق إلى المشاركة في إعداد البيان الصادر عن منظمات المجتمع المدني الدولي وذلك بالإضافة إلى المساهمة في إعداد الوثائق الرسمية الصادرة عن القمة أي إعلان المبادئ والخطة التنفيذية الشاملة.

١- تلاوة في الوثائق الصادرة عن المرحلة الأولى للقمة

لقد اكتسح موضوع الإعلام مكانا هاما في "إعلان المبادئ" حيث جاء التأكيد في مرات متكررة على ضرورة احترام حرية التعبير ومبدأ النفاذ الحر والمتوازن عبر شبكات الإعلام إلى منابع المعرفة والعلم وتكثيف التعددية الثقافية. كما اكتسح موضوع الإعلام والثقافة الحجم الأكبر في "الإعلان الصادر عن المجتمع المدني". وقد ذهب الأمر ببعضهم إلى الاقتصار على طرح موضوع الحريات الإعلامية متجاهلين إن الإنترنت لا تتوقف عند حدود الصحافة وإنما تمتد إلى الحق في الاتصال والمعلومات وتستوجب الحد الأدنى من المحاذير لتأمين حقوق الطفل والمؤلف والمستهلك وكل المعاملات المالية عبر الواب.

وتوفق المتفاوضون خلال المحطة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بجنيف (ديسمبر ٢٠٠٣ بعد مداوات مضمينة إلى إقرار الخيارات الصائبة إذ تضمن إعلان المبادئ في فصله ٥٩ دعوة إلى اتخاذ التدابير

الوقائية لمناهضة استخدام تكنولوجيا المعلومات في أغراض سيئة بدوافع العنصرية و الكراهية والتعصب و استغلال الأطفال في المواد الإباحية، كما نادى الفصل ٥٧ بحماية الأخلاق و توفير أقصى حد ممكن لحماية الأسرة و تمكينها من أداء دورها الحاسم في المجتمع. وأكد الفصل ٥٥ على مبادئ الالتزام بحرية الصحافة والمعلومات و بمبادئ الاستقلال والتعددية والتنوع الثقافي والزام وسائل الإعلام بالمسؤولية وفقا لأعلى المعايير المهنية والأخلاقية.

أما الفصل ٥٤ فإنه أكد على ضرورة الحفاظ على التراث الثقافي الذي هو عنصر حاسم في تكوين الهوية و فهم الأفراد لذاتهم و ربط المجتمع بماضيه و الحفاظ على مستقبله. ومن جهة أخرى أكدت القمة على ضرورة ترويج ثقافة إعلامية للأمن السيبراني ولدعم بناء الثقة في استعمال التكنولوجيات.

ورغم كل هذه الاعتبارات الإيجابية فإن الأشكال بقي قائما حول بعض القضايا الهامة مثل الرفض من طرف الحكومات لإنشاء صندوق للتضامن الرقمي يخصص جانب من موارده للتنمية الثقافية و الإعلامية و كذلك تأجيل الحسم في آلية إدارة الإنترنت بتنظيم هذه الإدارة في إطار الشراكة بين الأطراف المعنية أي القطاع الخاص والمجتمع المدني و القطاع الحكومي.

كما إن القمة لم تقبل التعهد بإصدار ميثاق عالمي ذي طابع إلزامي charte لبعض الاختيارات السياسية والقانونية. ولذلك فمن الأكد إعطاء أهمية أكبر في المرحلة الثانية إلى المواضيع التي لم تحسم في المرحلة الأولى مثل مضمون الحضارة الكونية المشتركة في المجتمع الجديد الذي سيبني على أساس تقاسم المعرفة وتقدم العلم.

٢- تحرك ديبلوماسي موازي

من المعلوم أن منظمات المجتمع المدني الدولي اتفقت على إصدار "إعلان" خاص بها بعدما تأكدت من عدم قدرتها على تمرير البعض من أفكارها ضمن البيانات الصادرة رسميا عن القمة، فأكد هذا الإعلان على حق المجتمعات في استعمال البرمجيات المفتوحة والمجانية وحذر من منح الاحتكارات الفكرية باسم حقوق الملكية الأدبية إلى القطاع الخاص مطالبا بربط أي امتياز لفائدته في مجالات الإبداع والابتكار بالصالح العام.

وقد ساندت مجموعة من المنظمات العربية الإفريقية هذا التوجه مع تأكيد حرصها على إنجاح القمة و اقتناعها بان الإعلان الرسمي تبني ما يناهز نسبة ٦٠% من تصورات المجتمع المدني العالمي، إلا أنها اشترطت على المنظمات الغربية غير الحكومية مقابل التضامن معها، الأخذ بعين الاعتبار لوجهة النظر العربية الإفريقية حول الأولويات مثل الحق في التنمية الإنسانية الدائمة وضرورة إيجاد موارد للتنمية الرقمية وإبراز مكانة الأسرة في المجتمع الجديد ودعم الهوية الثقافية والتعددية اللغوية وفتح قنوات الحوار الثقافي. فرفض في البداية البعض من ممثلي مجموعة الشمال تعديل مضمون الصيغة الأولى للإعلان الأهلي المتمثل في ٧ اعتبارات متصلة في أغلبها بالحقوق السياسية ثم تغير هذا الموقف أمام العزيمة الجنوبية التي تمكنت من مسك زمام المبادرة في صياغة النص التآلفي (Compromises) فكان نصا متوازنا وجد فيه كل طرف ما يتجاوب مع اختياراته.

- وجد الغربيون المساندة لمبدأ مشاركة المجتمع المدني في تسيير شبكة الإنترنت إلى جانب الحكومات والقطاع الخاص.

- وجد الأفارقة المساندة لإحداث صندوق دولي للتنمية الرقمية من أجل تدعيم لحملة التضامن والتآزر.

- وجد العرب المساندة لتدعيم الحوار بين الثقافات وإعطاء مساحة حضارية للعولمة وبيانا خاليا من كل تشويه للصورة العربية الإسلامية.

وهكذا نجح المجتمع المدني الدولي في إقناع الأطراف الحكومية المحترزة بارتفاع نسبة وعيه وخروجه من طور المراهقة إلى درجة النضج والعمل المسئول البعيد عن الارتجال والتحرك الانفعالي بالشوارع، وشعرت أغلبية الأطراف الأخرى أن المنظمات غير الحكومية المعنية هي مؤسسات حرية بالمشاركة الفعالة في بناء مجتمع المعلومات وفي المنابر الدولية وإنه يمكن الوثوق بها مستقبلا لرفض المراودات والإغراءات.

جيم- القضايا المطروحة على قمة تونس

لا يمكن في هذه المرحلة الإعدادية للقمة حصر كل القضايا التي ستطرح على قمة تونس إلا أنه يمكن تصور البعض منها من خلال نتائج الاجتماعات السابقة.

١- استنتاجات من قمة جنيف (١٠-١٢ ديسمبر ٢٠٠٣)

لقد ظهرت على اثر المرحلة الأولى للقمة مجموعة من البحوث والتحليل لطرح الإشكاليات التي لم تأخذ حظها كافيا في اللوائح والبرامج الصادرة عن ذلك الاجتماع ويمكن حصر هذه القضايا في النقاط التالية.

- ما هو موقفنا من إنشاء صندوق بلدي للتضامن الرقمي وما هي علاقته بالصندوق العالمي للتضامن؟
- ما هو الحل الأمثل للتحكم في الأنترنت وكيف تشارك بلدان الجنوب في ذلك؟
- ما هي الأهداف المحددة لمنظمات المجتمع المدني في بناء مجتمع المعلومات وما هي التقديرات الملائمة لها على ضوء اللوائح الصادرة عن القمة في مرحلتها الأولى؟
- ما هو التنظيم المثالي لمنظمات المجتمع المدني على المستوى الدولي وما هو موقفنا من توصيات لجنة كردوزو (Cardoso) للأمم المتحدة المتصلة بمجتمع المعلومات؟
- ما هو مضمون البرنامج الإفريقي لسد الفجوة الرقمية؟
- ما هو مضمون البرنامج العربي المقترح من طرف القمة العربية في سنتي ٢٠٠١ و ٢٠٠٤ لبناء مجتمع المعلومات وما هي علاقته بالبرنامج الإصلاحي العربي وبالمشروع الإفريقي المقترح من طرف "النيباد"؟.

- ما هو موقفنا من مشروع المنظمة العربية لتنمية الاتصال الذي مازال ينتظر المصادقة الرسمية العربية. ويمكن أن يصبح آلية مثالية لتجسيم مجتمع المعلومات على مستوى العمل العربي المشترك؟

لقد حاولت مختلف الأطراف المعنية الإجابة على الأسئلة التي تعنيها من هذه اللائحة وأنت إلى ندوة الحمامات بالجواب الذي رأته. فظهر من الجانب العربي تقدما ملموسا إذ ما أن نزل الستار على المرحلة الأولى للقمّة حتى انعقد بالقاهرة يومي ١٧-١٨ ديسمبر ٢٠٠٣ اجتماع ضم ٣٢ مشاركا للتباحث في سبل تنظيم علاقة المجتمع المدني العربي بالحكومات. وتجلّى من خلال النقاش أن تطور الأوضاع العالمية يحتم على جامعة الدول العربية تشريك المنظمات غير الحكومية في نشاطها والاستتارة بأرائها، كما استمع المشاركون في ذلك الاجتماع إلى بعض المعلومات حول أسباب غياب أغلب ممثلي المجتمع المدني العربي في المرحلة الأولى للقمّة بجنيف وما ينتظر ممثليه في المرحلة الثانية، وقد عبروا عن أملهم في أن يكون الحضور الأهلي العربي بصورة مكثفة في المرحلة الثانية للقمّة (تونس ٢٠٠٥) ومبني على التنسيق مع المجموعات الإقليمية وخاصة منها الإفريقية والآسيوية. وأكد المشاركون على ضرورة الحضور الرمزي للمجتمع المدني في القمم العربية كمرحلة أساسية لقبول هذا الكيان كأحد أطراف الشراكة في بناء المجتمع الجديد.

٢- الاجتماع التمهيدي للمرحلة الثانية بقمّرت (تونس ٢-٣ مارس ٢٠٠٤)

لقد شارك في هذا الاجتماع التمهيدي حوالي مائة ضيف يمثلون مختلف القطاعات ومنهم أربعة عشرة عضوا من المكتب الدولي للمجتمع المدني الذي يتألف من ٢٢ عضو يمثلون أبرز العائلات القطاعية والمجموعات الإقليمية. وتمكن ممثلو منظمات المجتمع المدني من أخذ الكلمة في كل المناسبات وفي كل اللجان وعبروا عن رأيهم بكل صراحة، ومن ذلك:

- التساؤل عن مدى الاستعداد الحكومي لتوفير الوقت الكافي لتدخلات المجتمع المدني في الاجتماعات القادمة
- اقتراح خطة واضحة لتشريك المجتمع المدني في مختلف الاجتماعات التحضيرية في المستويين الإقليمي والقطاعي.
- المطالبة باعتبار إعلان منظمات المجتمع المدني الصادر في جنيف يوم ٨ ديسمبر ٢٠٠٣ كمرجع إضافي إلى جانب إعلان المبادئ والخطة الشاملة الصادرين رسميا عن القمة للاستفادة منه في تقريب وجهات النظر عند الحاجة.
- مساندة الإقتراح التونسي المتمثل في إنشاء صندوق خاص لتمويل مشاركة المجتمع المدني في القمة ولتنفيذ ما سيصدر عنها من قرارات.
- التساؤل عن نظام الاعتماد لمشاركة منظمات المجتمع المدني في القمة بتونس والاجتماعات التحضيرية لها. وقد اتجه الرأي إلى مساندة مبدأ مواصلة العمل بنظام الاعتماد الذي سارت عليه قمة جنيف.

وأبرز بعض المتدخلين الفائدة التي نتجت عن تبني منظمات المجتمع المدني لبيان خاص بها في المرحلة الأولى للقمة بعد أن تعذر عليها تسجيل البعض من النقاط في إعلان المبادئ والخطة الشاملة. وذهب بعضهم إلى التركيز على دور هذه الوثيقة في تذليل الصعوبات التي ظهرت بين المتفاوضين الحكوميين وامتصاص البعض من نقاط الخلاف. وطالبوا بترك الباب مفتوحا لاحتمال إصدار بيان خاص بالمجتمع المدني في نهاية اجتماع القمة بتونس إذا رأى ممثلوه ذلك في اللقاءات التحضيرية القادمة.

٣- الاجتماع التحضيري الأول بالحمامات ٢٤-٢٦ جوان ٢٠٠٤

انعقدت أيام ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ يوليو ٢٠٠٤ في منتجع الحمامات الندوة التحضيرية الأولى للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وذلك بحضور حوالي ٩٠٠ مشاركا منهم ٢٣٠ ممثلا للمجتمع المدني.

وخصصت هذه الدورة التحضيرية للاتفاق على تحديد النقاط العالقة التي يجب الإعداد للتفاوض بشأنها وبالأخص في الملفين الرئيسيين (الإشراف على الإنترنت والتمويل)، وتحديد جدول زمني لمراحل التحضير القادمة في فبراير ٢٠٠٥ بجنيف، ثم في شهر سبتمبر قبل انعقاد القمة في شهر نوفمبر من السنة نفسها. لكن الاتفاق على جدول زمني لم يحجب الخلافات والنقائص التي لا تزال قائمة، ليس فقط بين مختلف الأطراف التي تخوض هذه التجربة الرائدة في مجال المفاوضات الدولية، أي ممثلي الحكومات والقطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني، بل أيضا بين أعضاء الفئة الواحدة حسب الموضوع المطروح للنقاش أو الإنتماءات الجغرافية. فعلى سبيل المثال، دار الجدل حول الإشراف على الإنترنت، هل هو ملف تقني يجب أن يعهد بإعداده للجنة خبراء محدودة العدد؟ أم أنه موضوع يتعدى الجوانب التقنية والتكنولوجية لكي يكون محط نقاش عام في الاجتماع التحضيري القادم؟

والملاحظ أن الأطراف المتحكمة في الانترنت عبر مؤسسة ICANN، ترغب في إبقاء الموضوع بين أيدي الخبراء، بينما تطالب البلدان النامية بالمشاركة في اتخاذ القرار، في حين ينقسم الأوروبيون حول الموضوع. والملاحظ أن الإشراف على شبكة الإنترنت يعاني من عدم توفر الدراسات الكافية.

وقد طالبت بعض الدول بفتح النقاش حول هذا الموضوع خلال الاجتماع التحضيري القادم (فيفري ٢٠٠٥) وقبل تقديم تقرير الأمين العام، مما قد يساعد على التوصل إلى نصوص متفق عليها مع حلول موعد القمة في شهر نوفمبر ٢٠٠٥.

كما طرحت مجموعة من الدول أغلبها من آسيا موضوع تحديد عناوين الوثائق النهائية التي يجب أن يصادق عليها مؤتمر مجتمع المعلومات في مرحلة تونس، على غرار تحديد أسماء الوثائق في مرحلة جنيف (أي "إعلان المبادئ" و "خطة العمل").

وتم الاتفاق في نهاية الأمر على أن يصدر عن قمة تونس في نوفمبر ٢٠٠٥ مجموعة من النصوص والقرارات ذات الأبعاد الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

أما التقرير الخاص بالتمويل الذي قد يعده برنامج الأمم المتحدة للتنمية قبل نهاية هذه السنة، فإنه يتمثل أولا في إحصاء وسائل التمويل المتوفرة حاليا والتي ستضاف لها الإقتراحات الجديدة في هذا الميدان. ومن

المتوقع أن تعكف لجنة الخبراء المكونة من بعض العارفين بميدان تكنولوجيا الاتصال من البلدان النامية والمتقدمة (١٠ أشخاص) على إعداد هذا التقرير ليعرض على الأمين العام للأمم المتحدة في منتصف شهر ديسمبر القادم.

وكان إجتماع المجتمع المدني قد سبق بيوم الأعمال الرسمية بحيث خصص لطرح مختلف القضايا المعهودة وخاصة منها حرية الصحافة وحقوق الإنسان وعلاقتها بالحق في التنمية الشاملة وكذلك البعض من المواضيع الجديدة التي حامت حول موضوع الصندوق الخاص لتمويل النشاط الجمعياتي، وعلاقة تقرير لجنة كردوسوا للأمم المتحدة بأعمال القمة، وإعادة هيكلة المكتب الدولي للمجتمع المدني وتحديد صلاحيات هذا المكتب وعلاقته بالعائلات القطاعية والمجموعات الإقليمية.

رابعاً- الاستنتاج لما بعد القمة في المنطقة العربية

وبصورة عامة فإن الأعمال التحضيرية المتبقية سوف تكون في ثلاثة أصناف:

- اجتماعات إقليمية للمجموعات الراغبة في ذلك وسيكون الاجتماع الإفريقي بأكرا عاصمة غانا في بداية ٢٠٠٥ والاجتماع العربي في بداية السنة القادمة.
- ندوات قطاعية لتعميق البحث حول بعض المواضيع الدقيقة وستكون بإشراف المنظمات الأممية المختصة
- مؤتمرات تحضيرية للقمة وقد تقرر ألا يتجاوز عددها الإثني وأن يكونا بمقر الاتحاد الدولي للاتصالات في جنيف.

وسيعود المشاركون إلى إعادة طرح القضايا الدقيقة المتصلة بحقوق الإنسان والحريات الإعلامية وكذلك بالخصوصيات الثقافية في الأعمال التحضيرية وفي أعمال القمة ذاتها.

ومهما يكن الأمر فإن المجموعة الدولية ستخرج من تونس متفقة على مجموعة من الأهداف الإستراتيجية التي ستساعد على تجسيم مجتمع المعلومات في كل القارات والمناطق الجغرافية وهو أمر لم تتعود عليه الإنسانية التي دخلت المجتمع الصناعي وتجاوزته بدون استعداد أو تنسيق مسبق.

وفي المستوى الإقليمي العربي فإن البرنامج المشترك سوف ينطلق أساسا من التصور الاستراتيجي الذي حددته القمة العربية والتي سبقها في مجموعة من المبادرات المشتركة وخطة متكاملة من عناصرها برنامج عربي لتنمية تكنولوجيا الاتصال و المعلومات وتحقيق التكامل العربي في مجال صناعة البرمجيات قصد الوصول إلى سوق عربية مشتركة وإعداد الكفاءات وتأهيلها وإنشاء صندوق عربي لاستثمار وتوظيف الكفاءات المهاجرة والتعاون معها والعمل من أجل خلق شراكة عربية وزيادة في حجم الاستثمارات المشتركة ذات الصلة وكذلك توفير الحوافز لدعم صناعات هذه التكنولوجيا وتميئها وتوطينها باللغة العربية ونقلها إلى الآخر بكل ما تتيحه تقنيات الاتصال من آليات فلا مجال اليوم لاقتصاديات افتراضية قطرية منغلقة في عصر التكتل و الاندماج.

إلا أنه أن الأوان لتجاوز مرحلة رفع الشعارات وللتقيد ببعض الإختيارات على المستوى القومي ومن ذلك تعميم الربط الهاتفي والحاسوب العائلي على كل بيت وكذلك ربط كل قسم مدرسي بالإنترنت ثم الإلتزام بنقوية نسق الإستثمار في المعرفة والتصدير اللامادي وذلك بهدف تنمية هذه القطاعات الواعدة والمجددة للرفع من نسبتها في الناتج القومي إلى ما لا يقل عن 20% في أفق سنة ٢٠١٥.

كما أن الإقبال على مجتمع المعلومات يقتضي في المستوى السياسي الإستعانة بالوسائل الإعلامية الحديثة للإرتقاء بالأداء الإداري وتحقيق العدالة والشفافية في التعامل مع المواطن وتأمين عمليات التبادل وترفع جودة القرار وهو ما يعني إرساء الديمقراطية الإلكترونية وإعطاء شرعية إضافية للحكومات. ولا يأتى ذلك بصفة آلية من خلال استعمال التكنولوجيا الحديثة، إذ لا بد من تطوير الكفاءات والمهارات والسلوك الحميد القائم على احترام حقوق الإنسان والمشاركة الواسعة من طرف المواطن في الشؤون العامة.

وسيكون لمنظمات المجتمع المدني دور كبير في تجسيم هذه الأهداف. فلا بد من إسناد مهام واضحة إلى مختلف مكونات المجتمع المدني العربي ومن ذلك:

- التشجيع على إحداث آلاف الجمعيات المحلية المختصة في إسناد القروض الصغرى لتمويل المهن المستحدثة.
- تشريك كافة مكونات المجتمع المدني العربي في تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية.
- الاستحاثات على إحداث الجمعيات المختصة لنشر الثقافة الرقمية على أوسع نطاق.
- دعم جهود المنظمات غير الحكومية المهتمة بشؤون المعوقين للقيام بدور أكبر في الإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية اعتماداً على تكنولوجيات الحديثة.
- التشجيع على ظهور صنف جديد من الجمعيات لمد جسور للتعاون مع الخارج والمشاركة في تجسيم مفهوم الحضارة الكونية الذي ينبغي أن يبنى أساساً على الحوار بين الثقافات وتلاقح القيم مع السعي لإشعاع مختلف مظاهر الحضارة العربية الإسلامية في نفس الوقت.
- تشجيع الشباب على المشاركة في الحياة الجمعياتية والتدريب على تسييرها عبر شبكات الاتصال.
- توظيف النسيج الجمعياتي لتحقيق البعض من جوانب الإصلاح السياسي الذي ينبغي أن يقوم على ترسيخ مفهوم الديمقراطية السبيرانية والحكم الرشيد.
- ربط نشاط المجتمع المدني في كل البلدان العربية بالخطة الوطنية للتنمية والسعي للرفع من مردودها في نهاية العشرية القادمة بما يعادل 10% في الناتج المحلي.

إلا أن ذلك يستوجب توفر بعض الشروط الأساسية ومنها:

- فتح حوار معمق في مستوى الأمم المتحدة حول الصلاحيات الجديدة المنتظر إسنادها إلى منظمات المجتمع المدني في بناء المجتمع الجديد والمحاذير التي يتعين اتخاذها حتى تؤمن سلامة نشاط هذه الجمعيات من خلال مدونات سلوك وأدبيات ملائمة.
- احترام كل منظمة غير حكومية لمضمون هذه الضوابط الأخلاقية المبنية على قيم الحرية والمصادقية وروابط الصداقة والتآزر.
- التزام كل منتسب إلى المجتمع المدني بالإخلاص لقضايا الحق والعدل وبأن يتطابق عمله مع مبادئ المنظمة التي ينتمي إليها.
- توفر الموارد الدنيا من أجل تلافى كل استغلال مخل بالشرف أو بالصالح العام وربط نشاط المجتمع المدني بالخطة الوطنية للتنمية.

إن الأمر المطلوب في المستوى العربي يتعلق في نهاية الأمر:

- بحسن الإعداد للقمة من طرف كل الأطراف المعنية من خلال متابعة كافة الاجتماعات التحضيرية.
- المشاركة الفعالة في القمة والتأثير في القرارات الحاسمة التي ستتبنها المجموعة الدولية حول مصير الإنسانية في هذا القرن الجديد.

- الإقبال على انجاز الخطة العربية المشتركة والمتفاعلة مع برنامج العمل الدولي من أجل ردم الفجوة الرقمية وبناء مجتمع المعلومات وبهذه الخطة المتكاملة تكتسب منظمات المجتمع المدني في الساحة العربية الرصيد اللازم من الثقة وتأخذ قسطها كاملا في المجهود البنائي على كل المستويات.
- الإسراع بتفعيل المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات حتى تكون الإطار الأمثل لتكامل الأطراف الثلاثة في تأييد البيت الرقمي الجديد.

